الأمم المتحدة

S/PRST/2001/26



Distr.: General
26 September 2001
Arabic
Original: English/French

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٣٨٣ لمجلس الأمن التي عُقدت في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون ''الحالة في بوروندي''، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

''يؤكد مجلس الأمن من جديد تأييده القوي لما يقوم به الرئيس السابق نيلسون مانديلا من جهود للتيسير، ويحث جميع أبناء بوروندي ذوي النوايا الحسنة على المشاركة في قضية إرساء السلام والديمقراطية والمصالحة الوطنية في بلدهم. ويدعو أيضا جميع الأطراف إلى التعاون بشكل كامل مع لجنة رصد التنفيذ.

''ويتطلع مجلس الأمن إلى تنصيب الحكومة الانتقالية في بوروندي في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١ ويؤيدها تأييدا تاما. ويعتقد مجلس الأمن أن هذا الحدث، المتمثل في إنشاء حكومة ذات قاعدة عريضة وشاملة سيشكل نقطة تحول حاسمة في عملية السلام في بوروندي. وسيشجع أيضا المانحين على تقديم مساعدة إضافية، تنطوي على الوفاء بشكل كامل بالتعهدات التي التزموا بها في مؤتمر باريس للمانحين المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

''ويدعو مجلس الأمن الأطراف البوروندية إلى التوصل إلى اتفاق بسرعة بشأن إنشاء وحدة للحماية الخاصة يعهد إليها وحدها مهام الشرطة فيما يتصل بتوفير الأمن الشخصي للسياسيين العائدين من المنفى. ويرحب بعقد القائمين بالتيسير اجتماعا لأصحاب المصلحة في مرحلة ما قبل التنفيذ في أروشا ويحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم، على أساس عاجل، لتدريب ونشر وحدة الحماية الخاصة هذه.

260901 260901 01-55211 (A)
0155211

”وإذ يعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ لزيادة العنف مؤخرا، فإنه يشير إلى الحاجة الملحة للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض للصراع ويدعو القائمين بالتيسير والمشاركين في مبادرة السلام الإقليمية لبوروندي وحكومة بوروندي والأطراف الموقعة والجماعات المسلحة إلى تكريس عنايتهم الكاملة للتوصل إلى وقف نهائي لإطلاق النار. ويدعو مجلس الأمن مرة أخرى قوات الدفاع عن الديمقراطية والقوات الوطنية للتحرير إلى وقف الأعمال العدائية ومواصلة المفاوضات والانضمام لعملية السلام. ويعتقد المجلس أن تنصيب حكومة ذات قاعدة عريضة على أساس عملية السلام التي تحظى بموافقة دولية يجعل التمرد المسلح وسيلة غير مقبولة للتعبير السياسي. ويدعو القوات الوطنية للتحرير وقوات الدفاع عن الديمقراطية والحكومة البوروندية إلى أن تحترم بشكل صارم حقوق السكان المدنيين وسائر أحكام القانون الإنساني الدولي.

”ويدعو مجلس الأمن جميع الدول، ولا سيما الواقعة في المنطقة، إلى أن توقف جميع أشكال الدعم المقدم إلى القوات الوطنية للتحرير وقوات الدفاع عن الديمقراطية، ويحث جميع الدول الأعضاء على تشجيع المجموعات المسلحة على الانضمام إلى عملية السلام.

”ويدعو مجلس الأمن دول المبادرة الإقليمية إلى أن تحتفل بتنصيب الحكومة الانتقالية عن طريق مواصلة تعزيز تعاونها الثنائي والإقليمي مع الحكومة الجديدة. ويرى المجلس أن هذا التعاون يعد أمرا هاما على وجه الخصوص في مجال الأمن الإقليمي ويدعو حكومة بوروندي والدول المجاورة لها إلى زيادة تعاونها في هذا الصدد.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء تدهور الحالة الإنسانية ويدعو جميع الأطراف إلى تهيئة الظروف التي تتيح العودة الطوعية للاجئين وممارسة جماعات الإغاثة الإنسانية لأنشطتها بأمان ودون إعاقة. ويدعو أيضا مجتمع المانحين إلى زيادة مساعدته الإنسانية المقدمة إلى بوروندي والتعجيل بتقديمها“.